الفهـــرس

التقديم 17
المقدّمة 21

الجزء الأوّل: شفافيّة موجودة تضمن النّجاعة في قانون المنافسة والأسعار 79

الفصل الأوّل: ضمان النّجاعة من خلال الالتزامات المفروضة 83

الفرع الأوّل: الالتزامات المتعلّقة بشفافيّة الأسعار والممارسات الاحتكاريّة 84

المبحث الأوّل: الالتزامات المتعلّقة بفرض شفافيّة الأسعار ... 86

الفقرة الأولى: فرض شفافيّة الأسعار تجاه المستهلك 87

أ) الالتزام بإشهار الأسعار 89

1) مفهوم الالتزام بإشهار الأسعار 90

2) أشكال الالتزام بإشهار الأسعار 101

ب) الالتزام بتسليم الفاتورة للمستهلك 109

ج) الالتزام بالتخفيض في الأسعار لفائدة المستهلاك 110

1) صورة تخفيض الدّولة للأداءات 111

2) صورة التّخفيضات الاستثنائية أو الوقتيّة 112

الفقرة الثانية: فرض شفافيّة الأسعار بين المهنيّين 115

أ) فرض شفافيّة الأسعار تستوجب منع التّلاعب بالأسعار 115

1) منع إعادة البيع أو عرض إعادة البيع أو إشهار إعادة البيع بالخسارة 116

2) منع تحديد أسعار أو هوامش تجاريّة دنيا لإعادة البيع..... 125
ب) فرض شفافيّة الأسعار تستوجب منع التمييز بالأسعار..... 129
1) الالتزام بالموافاة بجدول الأسعار والشروط العامّة للبيع..... 130
2) الالتزام باعتماد الفوترة..... 137
المبحث الثّاني: الالتزامات المتعلّقة بمنع الممارسات الاحتكاريّة 144
الفقرة الأولى: الالتزام بمنع الممارسات الاحتكاريّة التقييديّة 144
أ) تجريم الامتناع عن البيع..... 146
ب) تجريم البيع المشروط..... 148
الفقرة الثانية: الالتزام بمنع الممارسات الاحتكاريّة التمييزيّة..... 152
أ) منع التّعامل بمكافأة تجاه المستهلكين..... 152
ب) منع المعاملات التمييزيّة بين المهنيّين..... 159
الفرع الثّاني: الالتزامات المتعلّقة بالممارسات المخلّة بشفافيّة المنافسة 163
المبحث الأوّل: منع الاتّفاقات المخلّة بشفافيّة المنافسة..... 164
الفقرة الأولى: طبيعة الاتّفاقات المخلّة بشفافيّة المنافسة..... 165
أ) مفهوم الاتّفاقات المخلّة بشفافيّة المنافسة..... 165
ب) خصائص الاتّفاقات المخلّة بشفافيّة المنافسة..... 171
الفقرة الثانية: شروط منع الاتفاقات المخلّة بالمنافسة..... 175
المبحث الثّاني منع الاستغلال المفرط لوضعيّات مخلّة بشفافيّة المنافسة 182
الفقرة الأولى: منع الإفراط في استغلال مركز هيمنة..... 182
أ) مفهوم الإفراط في وضعيّة الهيمنة الاقتصاديّة..... 185

ب) حالات الاستغلال المفرط لوضعيّة الهيمنة الاقتصاديّة..... 194
الفقرة الثّانية: منع الاستغلال المفرط لحالة التبعيّة الاقتصاديّة..... 209
أ) صعوبة تحديد مفهوم التبعيّة الاقتصاديّة..... 210
ب) تنوّع صور التبعيّة الاقتصاديّة..... 215
الفصل الثّاني: ضمان النّجاعة من خلال السياسة الجزائيّة المتّبعة..... 219
الفرع الأوّل: السياسة الجزائيّة تستوجب توسيع قاعدة الأشخاص الخاضعين لقانون المنافسة والأسعار..... 221
المبحث الأوّل: الأشخاص المعنيّون بشفافيّة الأسعار والممارسات الاحتكارية..... 224
الفقرة الأولى: الأشخاص المعنيّون بمجال الفوترة..... 224
أ) البائع..... 225
ب) المشتري..... 227
الفقرة الثانية: الأشخاص المعنيّون بجدول الأسعار والشروط العامّة للبيع..... 229
أ) الأشخاص المطالبون بإعداد جدول الأسعار والشروط العامّة للبيع..... 229
1) المنتج..... 230
2) تاجر الجملة والمورّد..... 232
3) مسدى الخدمات..... 234
ب) الأشخاص المنتفعون بإعداد جدول الأسعار والشروط العامّة للبيع..... 237
1) الحريف المهني..... 237

2) وجوب التّقدم بطلب من قبل الحريف المهني..... 239
الفقرة الثّالثة: الأشخاص المعنيين بالخدمات التّجاريّة..... 241
أ) تاجر التّوزيع أو مسدي الخدمات..... 242
1) مفهوم تاجر التّوزيع أو مسدي الخدمات..... 243
2) تاجر التّوزيع أو مسدي الخدمات أشخاص مهنيّون..... 248
ب) المزوّد..... 250
المبحث الثاني: الأشخاص المعنيّون بالممارسات المخلّة بشفافيّة المنافسة..... 252
الفقرة الأولى: الإخلال بشفافيّة المنافسة من قبل أشخاص القانون العام..... 253
الفقرة الثّانية: الإخلال بشفافيّة المنافسة من قبل أشخاص القانون الخاص..... 262
الفرع الثاني: السياسة الجزائيّة تستوجب آليّات متنوّعة للحدّ من الجريمة الاقتصاديّة..... 275
المبحث الأوّل: تنوّع إجراءات التتبّع..... 277
الفقرة الأولى: تنوّع إجراءات تتبّع الممارسات الاحتكارية..... 277
أ) تنوّع إجراءات المعاينة..... 278
ب) خصوصيّة إجراءات التتبّع..... 289
الفقرة الثّانية: تنوّع إجراءات مراقبة الممارسات المخلّة بالمنافسة..... 294
أ) تميّز إجراءات التعهّد..... 295
1) التعهّد الوجوبي..... 295
2) التعهّد التّلقائي..... 298
ب) تميّز إجراءات رفع الدّعوى وتسيرها..... 303

1) إجراءات رفع الدّعوى لدى مجلس المنافسة..... 304
2) إجراءات سير الدّعوى لدى مجلس المنافسة..... 307
المبحث الثّاني: تعدّد هياكل الزجر..... 317
الفقرة الأولى: الهياكل الإداريّة لزجر الجريمة الاقتصاديّة..... 318
أ) الهياكل الإداريّة التّابعة للوزارة المكلّفة بالتّجارة..... 318
ب) الهياكل الإداريّة المتخصّصة في المراقبة الاقتصاديّة..... 321
الفقرة الثّانية: الهياكل القضائيّة لزجر الجريمة الاقتصاديّة..... 324
أ) الهياكل القضائيّة لزجر الممارسات المخلّة بالمنافسة..... 325
1) مجلس المنافسة يفرض الشفافيّة عند زجر الممارسات المخلّة بالمنافسة..... 326
2) اختصاص المحكمة الإداريّة بالنّظر في طعون قرارات مجلس المنافسة 334
ب) الهياكل القضائيّة لتتبّع الممارسات الاحتكاريّة..... 337
1) القاضي العدلي يضمن زجر الممارسات الاحتكارية..... 337
2) القاضي الإداري يضمن الحماية من الممارسات الاحتكاريّة 339
الفقرة الثّالثة: الهياكل التعديليّة تضمن نجاعة وشفافيّة المنافسة..... 344
خاتمة الجزء الأوّل..... 355
الجزء الثّاني: شفافيّة محدودة تخلّ بالتّوازن في قانون المنافسة والأسعار..... 359
الفصل الأوّل: توازن مختلّ بسبب التدخّل المفرط للحدّ من المنافسة والأسعار..... 363
الفرع الأوّل: التدخّل المفرط يخلّ بشفافيّة السّوق..... 365
المبحث الأوّل: شفافيّة محدودة بحكم القانون..... 368

الفقرة الأولى: شفافيّة محدودة من خلال التحديد المفرط لأسعار السّوق 369
أ) التحديد الظرفي للأسعار 374
1) الشروط الشكليّة للتّحديد الظّرفي للأسعار 377
2) الشروط الموضوعيّة للتّحديد الظّرفي للأسعار 379
ب) التحديد الهيكلي للأسعار 382
1) الأسعار الخاضعة لنظام المصادقة الإداريّة 385
2) الأسعار الخاضعة لنظام المصادقة الذاتيّة 387
الفقرة الثانية: شفافيّة محدودة من خلال ضعف التحكّم في ارتفاع الأسعار 388
أ) ضعف المراقبة الاقتصاديّة في التحكّم في ارتفاع الأسعار 388
ب) محدوديّة زجر الممارسات الاحتكاريّة المتعلّقة بنظام تحديد الأسعار 394
المبحث الثاني شفافيّة محدودة بحكم الاتّفاق 402
الفقرة الأولي: شفافيّة محدودة في الاتّفاقات المتعلّقة بعدم المنافسة ... 405
الفقرة الثانية: شفافيّة محدودة في الاتّفاقات المتعلّقة بمسالك التّوزيع 417
الفرع الثّاني: التدخّل المفرط يخلّ بشفافيّة العلاقات الاقتصاديّة 439
المبحث الأوّل شفافيّة محدودة لقصور قانون المنافسة والأسعار على تحديد ملامحها في العلاقات الاقتصاديّة 441
الفقرة الأولى: ملامح غير واضحة بسبب غموض اختصاص هياكل المراقبة الاقتصاديّة 442
أ) اختصاص غير واضح عند النّظر في بعض الممارسات الاحتكاريّة وشفافيّة الأسعار 443

ب) اختصاص غير واضح عند النظر في بعض الممارسات المخّلة بشفافيّة المنافسة..... 448

الفقرة الثّانية: ملامح غير واضحة بسبب تداخل الاختصاص القضائي بين مجلس المنافسة والهيئات التعديليّة..... 457

أ) المبرّرات المختلفة للتداخل..... 461

ب) الأشكال المتعدّدة للتّداخل..... 470

المبحث الثّاني شفافيّة محدودة لقصور قانون المنافسة والأسعار على حماية العلاقات الاقتصاديّة..... 474

الفقرة الأولى: حماية محدودة لاختلال التوازن في العقود المبرمة بين الأطراف الاقتصاديّة..... 477

أ) توازن العقود يدعّم الشفافيّة في العلاقات الاقتصاديّة..... 480

1) توازن العقد يدعّم شفافيّة العلاقات تجاه المستهلك..... 486

2) توازن العقد يدعّم شفافيّة العلاقات بين المهنيّين..... 493

ب) أحكام المسؤوليّة المدنيّة تحمي شفافيّة العلاقات بين الأطراف الاقتصاديّة 506

الفقرة الثانية: حماية محدودة لعدم احترام الأسرار التجاريّة..... 515

أ) الأسرار التجاريّة تحقّق منافسة جديّة..... 520

ب) الأسرار التجاريّة تحمي المؤسّسة الاقتصاديّة..... 526

الفصل الثّاني: توازن مختلّ بسبب التكريس الواسع للحريّة في المنافسة والأسعار..... 537

الفرع الأوّل: الحريّة الواسعة تخلّ بشفافيّة المنافسة والأسعار بسبب ليونة التّشريع..... 539

المبحث الأوّل: ليونة التشريع من خلال مرونة سياسة التجريم 539

الفقرة الأولى: مرونة من خلال إجازة بعض الجرائم المخلّة بشفافيّة المنافسة والأسعار 540
أ) موضوع الإجازة 541
ب) شكليّة الإجازة 547
الفقرة الثّانية: مرونة من حيث ضعف الوقاية من الجريمة الاقتصادية 550
أ) الوقاية ضدّ الجريمة الاقتصاديّة تستوجب عدم التخفيف من مبدأ التّجريم 551
ب) الوقاية ضدّ الجريمة الاقتصاديّة تستوجب الحدّ من تطوّر العقليّة الاجراميّة 556
المبحث الثّاني: ليونة التّشريع من خلال مرونة النظام العقابي 563
الفقرة الأولى: مرونة من خلال إمكانيّة الإعفاء أو التّخفيف من العقاب 567
الفقرة الثّانية: مرونة من خلال إمكانيّة طلب الصلح الإداري 572
أ) الصلح الإداري يخضع للسلطة التقديرية 574
ب) الصّلح الإداري يشجّع على إمكانيّة العود 577
الفقرة الثّالثة: مرونة من حيث إشكاليّة تنفيذ العقوبات 579
أ) إشكاليّة تنفيذ العقوبات الأصليّة 579
ب) اشكاليّة تنفيذ التّدابير التكميليّة 584
الفرع الثّاني: الحريّة الواسعة تخلّ بشفافيّة المنافسة والأسعار بسبب ضبابيّة التّشريع الاقتصادي 586
المبحث الأوّل: عدم وضوح أركان الجريمة يحدّ من الشفافيّة في قانون المنافسة والأسعار 588
الفقرة الأولى: غموض الرّكنين المادّي والمعنوي للجريمة الاقتصاديّة 589
الفقرة الثّانية: تغيّر ملامح الرّكن الشّرعي للجريمة الاقتصاديّة 594

المبحث الثّاني الصعوبات الهيكليّة في المحيط الاقتصادي
تعمّق ضبابيّة التشريع الاقتصادي 598
الفقرة الأولى: الصعوبات الهيكليّة المتعلّقة بالقطاع الخاص 601
أ) الصعوبات المتعلّقة بحجم المؤسّسات 602
ب) الصعوبات المتعلّقة بالتأخّر التكنولوجي والتّقني 603
ج) الصّعوبات المتعلّقة ببعض الوضعيّات الخاصّة والمخلّة بالشفافيّة 607
الفقرة الثانية: الصّعوبات الهيكليّة المتعلّقة بالقطاع العام 612
خاتمة الجزء الثّاني 617
الخاتمة العامّة 621
قائمة المراجع 627
الفهرس الأبجدي 743
الفهرس 753